

وغيرها ويختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا
حديث حسن وهذا حديث حسن صحيح ويخورد في معنى
ان يصح اطلاقه كما هو قولنا نعمتد على ما انفتت عليه
وقال الحافظ ابن حجر في كتابه على ابن الصلاح قد اكره على ان يدعى
من وصف الاحاديث بالصححة وبالحسن في مسنده وفي غلله
وكانه اللام السابق لهذا الاصطلاح وعنه ان البخاري
ويعقوب بن شيبة وغير واحد من البخاري واخيه الترمذي
فاستهدوا بالترمذي لذلك اتماما من البخاري ولكن
الترمذي اكثر منه واثار يذكره واظهر الاصطلاح فيه
فصلا لا يترجم من غيره وقال ابن الصلاح قول الترمذي
وهي من هذا حديث حسن صحيح فيه اشكال لان الحسن قاصر على
الصحيح ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نقيضين
ان تصوروا انما ياتي قوله وجوابه ان ذلك راجع الى الاسماء
فان اول الحديث الواحد ياتي من احدها اسما وحسن
والاخر اسما وصحيح يستفاد ان يقال منه ان حديث صحيح
اما من حسن بالكيفية الى اسما وصحيح بالنسبة الى الاسماء
الى انه غير مستفكر ان يكون كيقض من قال ذلك اراد
بالحسن معناه اللغوي وهو ما تمسك اليه المتقدم ولا
يايه القلب ووب المعنى الاصطلاح الذي لا يحسن
بصددها تسمى وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح يرد
على الجواب الاول الاحاديث التي قبل فيها حسن

صح

صحح نفسه الامن هذا الوجه كما والذلي قوله في جواب
هذا السؤال لا لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح
واقفا بحسبه القصور ويفهم ذلك فيما اذا اقتصر على
قوله حسن والقصور ما يتبع من قيدا لا اقتضاه من
حيث حقيقته وقوله شرح ذلك وسماه ان هاهنا
صفحة للذروة تفننى في قول الكروية وتلك الصفات
درجات بعضها فوق بعضها كما لنسقط والحفظ والانتفا
مثلا فوجود الدرجة الدنيا كما لصدق وعدم النعمة
بالكذب لا ينافيه وجودها هو على سنة كالحفظ والانتفا
فان اوجدت الدرجة العليا لم ينافي ذلك وجود الدنيا
كالحفظ مع الصدق فيصيحان يقال في هذا انه حسن في
باعتبار وجود الصفة الفعلية وهي الصدق مثلا صحيح
باعتبار الصفة الحفظ والانتفا ويلزم على
هذا حديث حسن في الاحاديث الهجئة وهذا موجود
في كلام المنفرد بين النبي **وقال الحافظ** تمام الدين
من كثر اصل هذا السؤال غير متجه لان الجمع بين الحسن
والقحة في حديث واحد رتبة متوسطة بين الصحيح
والحسن قال في القبوليات فاسب الصحيح اعلاه
والحسن وانها او اثالثة ما ينترب بين كل منهما
فان كلما كان فيه شبهة من شينين ولم يتحقق احدهما
اخص برتبته منفردة كتوطم للز وهو ما فيه